الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة حالة قطاع الهاتف النقال

The direct foreign investment in Algeria

The study of the sector of mobile phone

أ. مسعودة مقحوت ـ أستاذة مساعدة ـ جامعة باجي مختار ـ عنابة

أ. د. رجم نصيب ـ أستاذ التعليم العالي ـ جامعة باجي مختار ـ عنابة

Abstract:

It was not possible to raise the issue of foreign direct investment in Algeria, without moving the nation's economy to the market economy. This last push to carry out reforms in preparation to attract the overseas investments.

In order to assess the impacts of the entry of foreign investment any economic sector, this study is taken from the mobile phone sector applied condition.

The results of the study showed that foreign direct investment of dealers (Djezzy OTA) and (Nedjma,WTA) has enabled the mobile market in Algeria of high-growth by grabbing the largest market share, at the expense of the national operator (Mobilis). As a result of the quality and diversity of services provided has been able to take total control on the mobile phone sector, this in spite of the difference that exists between the dealers in the market shares, which in turn reflected on their contribution to the gross domestic product.

Keywords:

Direct foreign investment (IDE), reforms, mobile telephony (sector), operators, competition, sales volume, market shares, the gross domestic product.

الملخص:

لم يكن من الممكن إثارة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لولا الانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي دفع بها إلى القيام بإصلاحات تمهيدا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وبغرض تقييم الآثار المترتبة عن دخول الإستثمارات الأجنبية، تم القيام بهذه الدراسة التي اتخذت من قطاع الهاتف النقال حالة تطبيقية.

وأوضحت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في المتعاملين جازي(OTA) ونجمة(WTA) قد مكن سوق الهاتف النقال في الجزائر من نمو عال باستحواذه على أكبر حصة سوقية، على حساب المتعامل الوطني (موبيليس)،

ونتيجة لجودة وتنوع خدماته (IDE) فقد تمكن من السيطرة الكلية على قطاع الهاتف النقال، هذا على الرغم من الاختلاف الموجود بين المتعاملين في الحصص السوقية والذي انعكس بدوره على مساهمتهما في الناتج المحلي الخام.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، الإصلاحات، الهاتف النقال، المتعاملون، المنافسة، رقم الأعمال، الحصص السوقية، الناتج المحلي الخام.

تعيش معظم الدول النامية وضعا اقتصاديا متدنيا وندرة في الموارد وخاصة المالية منها، مما اضطرها للبحث عن وسائل تمويل خارجية. وضمن مفهوم، انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وخاصة منها رأس المال اعتمدت استقطاب الإستثمار الأجنبي.

هذا الأخير الذي يعد أهم انتقال لرأس المال بشكل دولي، وأحد أهم عوامل نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول الفقيرة، بعدما كان يغلب على هذا الإنتقال طابع القروض الخارجية.

وقد تسابقت الدول النامية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية على اعتبار أنها هي الرافعة الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير البنية التحتية.

ومقابل ذلك نجد المستثمرين الأجانب يفضلون احتكار السوق، لتجنب المنافسة، كما أن الكثير من الدول النامية تقبل بذلك لأنه لا يتطلب نفقات مالية.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية عملت على منح حوافز للمستثمرين الأجانب بتغيير التشريعات الاقتصادية المرتبطة بقوانين الاستثمار ومنها ما عدل عدة مرات تبعا للمستجدات على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية، وتقديم الضمانات لبعث الاطمئنان، باعتبار الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة.

إشكالية الدراسة.

من أجل تمويل التنمية لجأت الجزائر كغيرها من العديد من الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات. وتبرز إشكالية البحث من دراسة مدى أثر تبني قطاع الهاتف النقال للاستثمار الأجنبي على القطاع نفسه وعلى الاقتصاد الجزائري ككل؟

و قد تفرعت عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تمت صياغتها على النحو التالي:

- ما مدى سعي الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه؟

- ما مدى استحواذ الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الهاتف النقال؟

- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الهاتف النقال في النمو الاقتصادي للقطاع بصفة خاصة وبالجزائر بصفة عامة؟

فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى:

الجزائر بلد يسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل ما قام به من إصلاحات لتهيئة المناخ الملائم.

الفرضية الثانية:

نظرا لطبيعة قطاع الهاتف النقال وتوفر تكنولوجيات الاتصال، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يتطور في هذا القطاع ويستحوذ على أكبر حصة سوقية فيه.

الفرضية الثالثة:

ينتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الهاتف النقال مساهمة ايجابية في الناتج الداخلي الخام، ويمكن التأكد من هذا بمعالجة الحصة السوقية ومساهمة المنخرطين في رقم أعمال المتعاملين.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه في الجزائر.

- تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لقطاع الهاتف النقال في الجزائر.

- تحديد قدرة الاستثمار الأجنبي في تغطية العجز التمويلي وإكساب ميزة تنافسية.

أهداف الدراسة.

تمثلت أهداف الدراسة في:

- إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة والدول المصدرة له؛

- الإشارة إلى التحولات التي طرأت من الناحية الاقتصادية والقانونية والسياسية في الجزائر بهدف جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تشخيص تطور قطاع الهاتف النقال بعد استغلاله من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة.

لقد تناولت الدراسة قطاع الهاتف النقال بالجزائر، الذي اعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطويره، خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2013، بالتركيز على رقم أعمال المتعاملين، عدد المنخرطين في كل شبكة والحصة السوقية لكل شبكة وأخيرا مدى مساهمة كل شبكة في الناتج الداخلي الخام، وهذا بالاعتماد على معطيات تم الحصول عليها من التقارير السنوية لسلطة الضبط لاتصالات الجزائر ومعطيات البنك العالمي.

منهجية الدراسة.

لقد اعتمدت الدراسة أكثر على جمع المعلومات الاحصائية الخاصة بالقطاع ثم تصنيفها ودراستها احصائيا من أجل اجراء مقارنة بين المتعاملين الأجانب فيما بينهم، وبين المتعامل الوطني، ومدى تأثيرهم على القطاع ككل.

خطة الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول، تعلق بالجانب النظري المتمثل في الإلمام ببعض جوانب الاستثمار الأجنبي، أما المبحث الثاني فقد تعلق بالدراسة التطبيقية للإبراز تأثير الاستثمار الاجنبي على قطاع الهاتف النقال.

الاطار النــظري والدراسات السابقة

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لما يوفره من امتيازات لكل من الدول المضيفة والدول المستثمرة.

لقد اختلف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف أشكاله ومصادره، فمنظمة التجارة العالمية تعرفه "يحدث الاستثمار الأجنبي عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"[(8)]

أما صندوق النقد الدولي فيرى أنه حتى يكون هناك استثمار أجنبي مباشر يجب أن يملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من كامل أسهم المشروع، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[(4)]

كما تم تعريفه على أنه هو التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع استثماري، سواء كان مشروعا للتسويق أو للبيع أو التصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي الخدمي.[(2)] [(10)]

مما سبق يمكن تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه استثمار طويل الأجل، تتعهد به كيانات منفردة أو مؤسسات ذات أعمال في بلد مضيف.

ويتطلب هذا النوع من الاستثمارات، من المستثمر الأجنبي الاستخدام الاقتصادي والعقلاني للموارد البشرية والمادية والفنية، في انجاز المشاريع المطلوبة في أسواق الدول المضيفة، هذه الأخيرة التي تعمل على تشريع قوانين ضامنة ومسايرة لعملية الاستثمار، ويلعب الاستقرار السياسي دورا مؤثرا في جذب الاستثمارات الخارجية وكذلك حجم السوق من حيث عدد السكان والدخل القومي والإنتاج المحلي.

أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تكون هذه الأهداف من وجهتين:

أ- وجهة نظر المستثمر الأجنبي

إختلفت أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف القائم به، كونه دولة أو شركة. ولكن هناك أهداف عامة ومشتركة لا يمكن التخلي عنها مهما اختلف القائم به.[1]

ب- وجهة نظر الدول المضيفة [7]

تحاول الدول المضيفة تحقيق عدة أهداف من دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة كمنتجة على أراضيها.

والشكل الموالي يلخص هذه الأهداف بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدول المضيفة.

الشكل رقم01: أهداف المستثمر الأجنبي والدول المضيفة

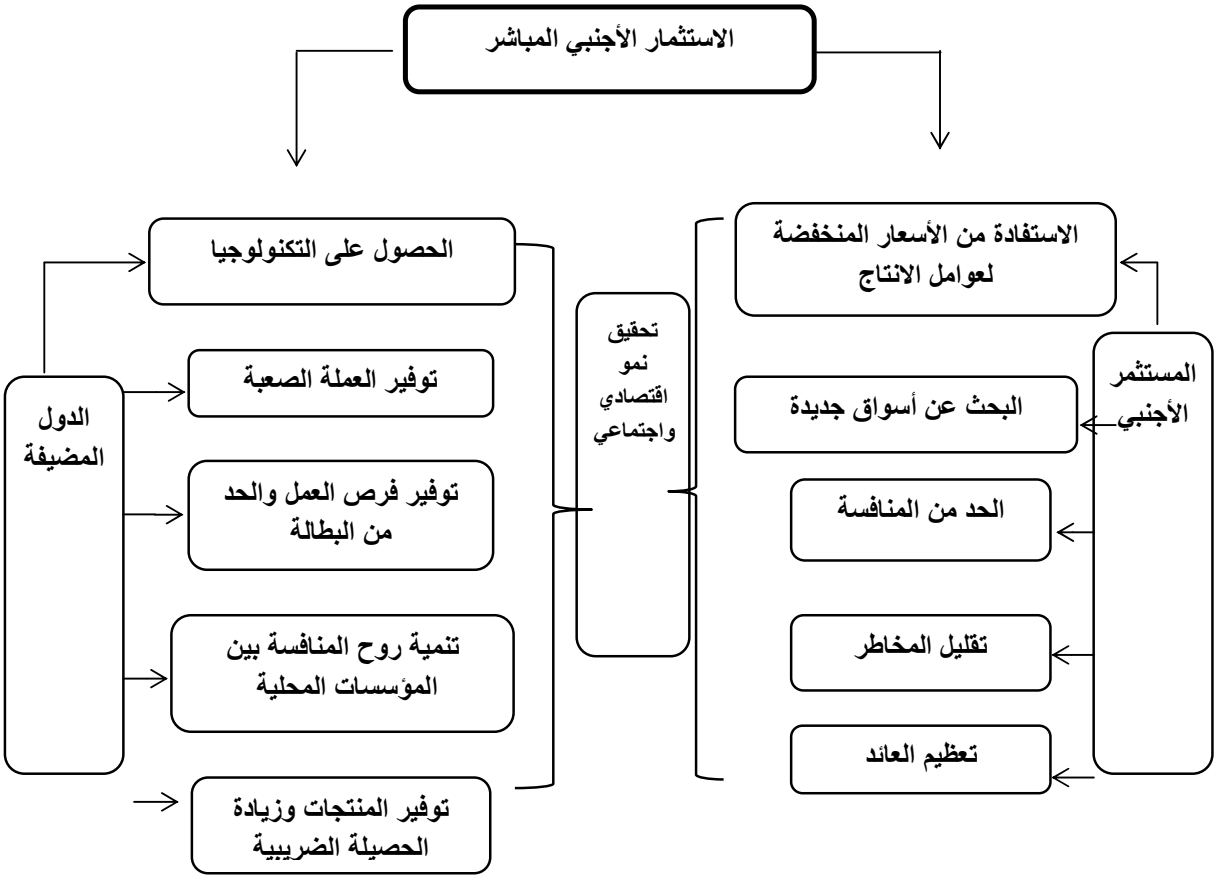

المصدر: من إعداد الباحثين.

أهمية الإستثمار الأجنبي.

تكمن الأهمية الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في مدى استجابته لمتطلبات النمو الشامل لكل قطاعات النشاط الاقتصادي داخل الدولة المضيفة، من خلال تنشيط الاستثمارات المحلية، توفير المنتجات بالكميات المطلوبة لتأمين الحاجات من جهة وخفض التكاليف الحدية من جهة أخرى، ومن ثم خلق الثروة للطرفين والتي بدورها سوف تعزز النمو الاقتصادي للدولة المضيفة وتعظم العائد مع تقليل المخاطر للمستثمر.

أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر[11]

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو الكلي لمشروع الاستثمار، مهما اختلف نوع المشروع (تسويقي، إنتاجي أو خدمي) وهذا يعني إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى عدة أشكال نذكر منها:

أ- الاستثمار المشترك[2]

هو الاستثمار الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان على الأقل من دولتين مختلفتين، أي يكون أحد أطرافه أجنبي يمارس حقا في إدارة المشروع الاستثماري دون السيطرة عليه، حتى لا يكون له التحكم في إقتصاديات الدول المضيفة، وغالبا ما يكون هذا الاتفاق طويل الأجل .

ويتجسد هذا النوع من الاستثمارات في الجوانب الآتية:

- تنوع الحصص التي يشارك بها المستثمر.

- شراء أحد المستثمرين الأجانب حصة في شركة وطنية قائمة.

- لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

- بالنسبة للدول النامية يعتبر الإستثمار المشترك أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا لأسباب سياسية اقتصادية وإجتماعية.

ب- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتميز هذا النوع من الاستثمارات بالحرية الكاملة في الإدارة والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها من طرف المستثمر الأجنبي،[2] ولهذا فهو أكثر مشروعات الاستثمار حذرا

من طرف الدول النامية، بسبب التخوف من التبعية الاقتصادية والحذر من احتمال سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواقها وعلى الحياة السياسية والاقتصادية فيها.[4]

ج- مشروعات عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وهذا يتطلب من الطرف الأجنبي تقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لذلك مقابل عائد مادي يتفق عليه.

د- التراخيص

تتمثل في عقود تقوم بموجبها شركة أجنبية بالسماح لشركة محلية من القطاع العام أو الخاص باستغلال براءة الاختراع أو حقوق ملكية صناعية أو خبرة فنية أو مزيج من هذه الأشكال لمدة معينة.

خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر[5]

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص تميزه عن الاستثمار المحلي منها:

- المرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر؛

- ان التعدد النوعي والجغرافي لأدوات الإستثمار يؤدي إلى توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين؛

- إستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة بشكل موسع يساعد على إتخاذ القرار وتحديد الاستثمار المناسب؛

- إرتفاع درجة المخاطر في حالة تغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية، وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة.

السياسات المشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر[3].

تتوقف جاذبية دولة ما كموقع للاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي على عوامل متعددة بعضها إقتصادي تسويقي والبعض الأخر إجتماعي وسياسي، لهذا اتخذت حكومات الدول المضيفة بعض السياسات الاقتصادية التي تعمل على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم له، ومن بين هذه السياسات نجد:

- العمل على تقليل درجة التذبذب في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الرئيسية؛

- اتباع سياسات الاستقرار الاقتصادي بضبط الضغوط التضخمية وتطوير الأطر القانونية للفوز بثقة المستثمر الأجنبي؛

- توفير جهاز مصرفي يمتلك القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية؛

- انجاز وتوسيع البُنى التحتية لتسهيل اتصال المستثمر مع العالم الخارجي؛

- وجود إطار قانوني بعيد عن التناقض والتعقيد، ينظم النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط الاستثماري بشكل خاص.

محددات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلاحظ وجود اختلاف في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول وهذا بسبب:

- تطبيق سياسات تحفز الاستقرار الاقتصادي وتطور الأطر القانونية الخاصة بقواعد الدخول والخروج؛

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يمكن تحفيزه عن طريق كبح الفساد؛

- هيكل السوق، والبحث عن الأسواق (رغبات المستهلك؛ متوسط دخل الأفراد...)

- سياسة الخصخصة؛

- السياسة الضريبية؛

- معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع الأول يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي أما الثاني فيشير إلى حجم السوق مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- توفر مصادر المواد الأولية، اليد العاملة المؤهلة والرخيصة والبُنى التحتية.

الإجراءات المتبعة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حتى تكون الجزائر منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها القيام ببعض الإجراءات منها:

- تعميم الشباك الوحيد* عبر كامل التراب الوطني.

- مراجعة القوانين وتحديثها ضمن منظومة قوانين وأنظمة إقتصادية فعالة؛

* الشباك الوحيد هو لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ويملك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

- تبسيط الإجراءات الإدارية في القطاعات ذات علاقة بالنشاط الاستثماري، ومحاربة الفساد الإداري والمالي؛

- تكثيف الجانب الرقابي، بما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه؛

- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛

- تحسين نوعية خدمات البنية التحتية؛

- الإعفاءات الضريبية لبعض المناطق والقطاعات وتبسيط الإجراءات الخاصة بالرسوم؛

- سهولة تحويل الأرباح نحو الخارج؛*

رغم كل هذه المحاولات للإصلاح إلا أنه تبقى بعض العراقيل التي يعاني منها المستثمر الأجنبي من الناحية الإدارية والبيروقراطية ومشاكل الوصول إلى العقار، والقروض المصرفية، وعدم الاستقرار المؤسساتي والقانوني، وغياب نظرة واضحة فيما يتعلق بسياسة الاستثمار.

على هذا الأساس، فان الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما تزال منحصرة في قطاعات محدودة جدا وتعد ضعيفة مقارنة بقدرات السوق الجزائرية، (الطاقة والصناعة بنسبة 56%، الخدمات بنسبة 21%، البناء والأشغال العمومية بنسبة 14%، ثم الفلاحة بنسبة 1,4%). فنلاحظ استحواذ قطاع الطاقة والصناعة على أغلبية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى خضوع قانون الاستثمار لتعديلات متتالية لعدة سنوات.

أما فيما يخص المستثمر الأجنبي فقد اختار الاستثمار بالجزائر لعدة عوامل أهمها:

- انخفاض التكاليف الخاصة بالطاقة، حيث أن تكلفة الغاز الصناعي هي أقل مما هي عليه بأوربا بـ 22 مرة، والكهرباء أقل بـ 6 مرات؛

- اليد العاملة مؤهلة وذات تكلفة أقل بـ10 مرات مما هو عليه بفرنسا؛

- قرب الجزائر من أوربا؛

- الضمانات الحكومية الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

---

* تساهل قانون الاستثمار الجزائري في بداية الأمر مع تحويل الأرباح إلى الخارج مما مكن الشركات الأجنبية من تحويل مبالغ مهمة إلى الخارج قبل أن تفرض الحكومة إعادة استثمار نسبة محددة في الداخل.

وقد يعود تأخر الجزائر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى:

- قاعدة الـ 51/49% * التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وهي القاعدة التي تحفظت عليها المفوضية الأوربية وعطلت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي، غير أن كل مشاريع الاستثمار الكبرى تم إبرامها ضمن هذا الإطار.

- تفضيلات المستثمر الأجنبي التي تهتم في الحالة الجزائرية بقطاع الريع (المحروقات)، الخدمات والأشغال العمومية بصفة عامة، وهذا بسبب قلة المخاطر في هذه القطاعات؛

- تماطل الإدارة، وتعقيد القوانين خاصة منها المتعلقة بالضرائب؛ إلى جانب صعوبة حيازة العقار الصناعي[11].

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تمويلا ماليا قد يكون مصدره الدولة، أو القروض أو الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لملء الفجوة بين المصادر المالية المتاحة محليا والمستويات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية.

ويمكن إيجاز بعض أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتي تعتبر بدورها مؤشرا على تحقيق النمو أو عدمه في النقاط التالية:

- تكوين أو زيادة رأس المال المحلي

- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، نتيجة تدفق رؤوس الأموال الداخلة، وزيادة الصادرات من السلع المنتجة من قبل هذه الشركات، وتقليل الواردات نتيجة إنتاج السلع المطلوبة محليا، أي توسيع حجم التجارة بصفة عامة؛

- توفير تكنولوجيا حديثة، وعناصر الإنتاج الغير متاحة في الدول المضيفة؛

- تدريب عنصر العمل المحلي على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب الفنية المتطورة، وتنمية القدرات المحلية بزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية؛

---

* قاعدة 49/51% تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تفرض على المستثمرين الأجانب إشراك مؤسسة وطنية بنسبة 51%.

- توفير تكنولوجيا حديثة، وعناصر الإنتاج الغير متاحة في الدول المضيفة؛

- تدريب عنصر العمل المحلي على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب الفنية المتطورة، وتنمية القدرات المحلية بزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية؛

- يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تساهم في الإرتقاء بأذواق المستهلكين وتطوير أنماط الإستهلاك التقليدية؛

- يمكن للشركات صاحبة رؤوس الأموال أن تضع قيودا تحد من المنافسة مما قد يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة؛

- تحسين المداخيل بزيادة التوظيف مما ينعكس على زيادة الطلب على السلع المختلفة سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

وإذا ما تم إسقاط هذه المؤشرات على اقتصاد الجزائر سوف نلاحظ ما يلي:

- حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI*، فإنه بين 2002 و2009 استقطبت الجزائر 985 مليار دينار كاستثمارات أجنبية محققة، وقد غطى هذا المبلغ 694 مشروعا منها 272 مشروع من منطقة الاتحاد الأوربي.

وحسب نفس المصدر، فإن عام 2011 سجل استثمارات أجنبية بحجم415 مليار دينار غطت 23 مشروعا، بينما سجلت نفس السنة استثمارات وطنية بحجم 1793 مليار دينار ما يعادل 25% من حجم الناتج الداخلي الخام.

وبهذا فقدا مثل الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الوطني في سنة 2011 نسبة قدرها 23%، وأكد نفس المصدر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر شهدت سنة 2013 ارتفاعا حيث تم تسجيل ما يقارب 65 ملف إستثماري أجنبي مباشر مقابل 17 ملفا فقط سنة 2012.

- أما خارج المحروقات، فقد خصت الاستثمارات بالدرجة الأولى الميكانيكا (ألمانيا والامارات) والبناء (الصين) وصناعة الحديد والصلب والأدوية (قطر وتركيا)، والطريق (شرق–غرب) الذي يتنافس على إنجازه أكبر الشركات العالمية من اليابان والصين.

---

* تم انشاء وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات APSI وتم تعويضها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي ساهمت في دفع عجلة الاستثمار نحو الأمام، بتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع، تحفيز ومتابعة عمليات الاستثمار وقد عوضت هي الأخرى بالمجلس الوطني للاستثمار CNI.

- أما الدول العربية فقد سجلت تدفقا قويا للاستثمارات في مختلف القطاعات خاصة في ميدان العقار والبنوك وصناعة البتروكيمياويات والألمنيوم والقطاع السياحي، وميدان الهاتف النقال.

ومع هذا يبقى قطاع المحروقات القطاع الرئيسي المستضيف للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- أما فيما يخص أثار هذه الاستثمارات على استحداث مناصب الشغل، فإن المشاريع بالشراكة المصرحة سنة 2013 (حسب الوكالة الوطنية للاستثمار) من شأنها تمكين على المدى المتوسط من استحداث نحو 149000 منصب شغل.[12]

وحتى يكون هناك نمو اقتصادي دائم لا بد من تشجيع وتطوير الإنتاج الوطني، الذي يمكن أن يتحقق بإحداث منافسة بين الإنتاج الوطني والإنتاج الأجنبي الناشئ عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الدراسات السابقة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة عددا من الدراسات اهتمت بإبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ومن هذه الدراسات نجد دراسة تطبيقية لـ(عدنان داود محمد العذاري،2009) "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني"[10] وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور بعض القطاعات الاقتصادية المهمة والمحدثة للتطور في الاردن، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور مهم في تطوير القطاعات الاقتصادية فيه، خاصة قطاع الصناعة الذي كان مرنا للاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع التجارة الذي كان أكثر إدرارا للأموال النقدية.

الدراسة الثانية لـ(مفتاح صالح وبن سمينة دلال،2008) "واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"[12]. حيث أشارت الدراسة إلى اشتداد المنافسة الدولية حوّل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إزالة الحواجز ومنحها الضمانات التي تسهل دخولها إلى الأسواق المحلية.

وامتدت الدراسة من سنة 1995 إلى سنة 2005، وخلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يحقق بعد الأهداف المرجوة منه، وحتى يتحقق هذا الهدف على الدولة الجزائرية تقديم حوافز إضافية وتعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي.

دراسة لـ(قريد عمر 2008).[13]

L’investissement direct en Algérie: Impact, opportunités et entraves »

تناولت ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، أسباب نقصه وكيف للجزائر أن تعظم المزايا منه متطرقا إلى نسب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول العالم من سنة 1994 إلى سنة 2005 وخاصة دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تستفد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه العشرية من حيث التوظيف وتحويل التكنولوجيا.

وتناولت دراسة (أحمد بن عيشاوي،2014)[6] "قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء-دراسة ميدانية لخدمات الهاتف النقال المقدمة لدى المتعاملين الثلاث– بمدينة ورقلة-" وهذا بالاعتماد على الأبعاد الخمسة للجودة من خلال 240 استمارة وزعت على عملاء المتعاملين الثلاث بالتساوي، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المقدمة تتوفر فيها أبعاد الجودة مع وجود تفاوت في مستوى تطبيق تلك الأبعاد.

وبينت دراسة(صباح بلقيدوم،2014)[9] "أنظمة المعلومات الاستراتيجية كأداة لتحقيق التميز في منظمات الأعمال -تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر-" أن مؤسسة اتصالات الجزائر(موبيليس) استفادت ضمن مواجهتها للمنافسة من أنظمة المعلومات الإستراتيجية هذه الأخيرة التي مكنتها من تعزيز القرارات الإستراتيجية التي يمكن أن تكسبها حصة سوقية (45%) نهاية سنة 2016.

مما سبق يتضح ندرة الدراسات التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الهاتف النقال وتأثيره عليه، ولهذا جاءت الدراسة الحالية لدعم الدراسات السابقة، خاصة وأن الواقع الاقتصادي الجزائري يتميز باهتمام الحكومة الجزائرية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة.

الدراسة التطبيقية

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد الذي يعارض كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[5]. ومنه فالجزائر لم تتبنى الاستثمار الاجنبي المباشر طوعا بل كانت مجبرة، نتيجة عجز القطاع العام وظهور أزمات عديدة كاشتداد القيد المالي الخارجي.

شهدت الجزائر في فترة التسعينيات تغيرات ضخمة في اقتصادها، ففي ظل ندرة رأس المال المحلي، انخفاض سعر النفط في السوق العالمية والافتقار إلى القدرات التكنولوجيا، عملت على توفير محيط يسمح

بالقيام بالعمليات الاستثمارية، وتسهيل الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية، بإجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية تمثلت في تعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار والتجارة.

هدفت هذه الإصلاحات إلى تنظيم تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي وبيروقراطي نحو اقتصاد سوق، إلى جانب تحسين تنافسية المؤسسات. ولترسيخ هذه الإصلاحات تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، حيث تجسد في التخلي عن احتكار التجارة الخارجية، تخفيض الكثير من الرسوم الجمركية على الواردات وفسح المجال أمام القطاع الخاص أو الأجنبي للاستثمار المباشر.

يعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد أهم القوانين، لأنه فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار، ومنحه عدة حوافز، خاصة وأن المشرع الجزائري لا يفرق بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي في مزايا الاستثمار مثل التسهيلات المصرفية والتنازل عن العقار الصناعي، الفلاحي أو السياحي عدا ما ينص عليه صراحة قانون المالية عندما يتعلق الأمر بتقييد الاستثمار.

ثم تلتها التحولات الهيكلية والإصلاحات الجديدة سنة 2000 والتي هدفت إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي عبر اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر[8].

ورغم أن هذه الإصلاحات أدت نسبيا إلى تحولات في الهياكل الاقتصادية وطبيعة الملكية، إلا أن الإصلاحات الإدارية لم ترافق إلى حد ما هذه التحولات، حيث لا تزال الإدارة تعاني من تعقد وبطء الإجراءات، وتفشي الفساد وضعف تنفيذ العقود، مما يعيق قيام المشاريع الاستثمارية.

جدول رقم 01: مؤشر تغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر على أساس الرقم القياسي المتغير بالنسبة للسنة السابقة و التغير النسبي بالنسبة للرقم الأساس الثابت. الوحدة مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم (IDE)	0.438	1.196	1.065	0.634	0.882	1.081	1.795
التغير على أساس الرقم القياسي المتغير	2,7306	0,8905	0,5953	1,3912	1,2256	1,6605	0,9276
التغير النسبي بالنسبة للرقم	1,00	2,7306	2,4315	1,4475	2,0137	2,4680	4,0982

الأساس الثابت							
البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم (IDE)	1.665	2.594	2.761	2.264	2.571	1.484	1.700
التغير على أساس الرقم القياسي المتغير	1,5580	1,0644	0,8200	1,1356	0,5772	1,1456	//
التغير النسبي بالنسبة للرقم الأساس الثابت	3,8013	5,9224	6,3037	5,1690	5,8699	3,3881	3,8813

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الدولي، CNUCED، على الموقع:

https :// www.tradesolutions bnpparibas.com /Algérie/investir

من الجدول نلاحظ أن الجزائر سنة 2000 حققت 0.438 مليار دولار فقط كتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، في سنة 2001 كانت الجزائر ثالث وجهة لهذا الاستثمار على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا الجنوبية والمغرب بمقدار 1,196 مليار دولار أمريكي. و تقدر نسبة النمو خلال الفترة المعتبرة في الدراسة بحوالي 11% (نسبة هندسية).

الشكل رقم 02: تغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

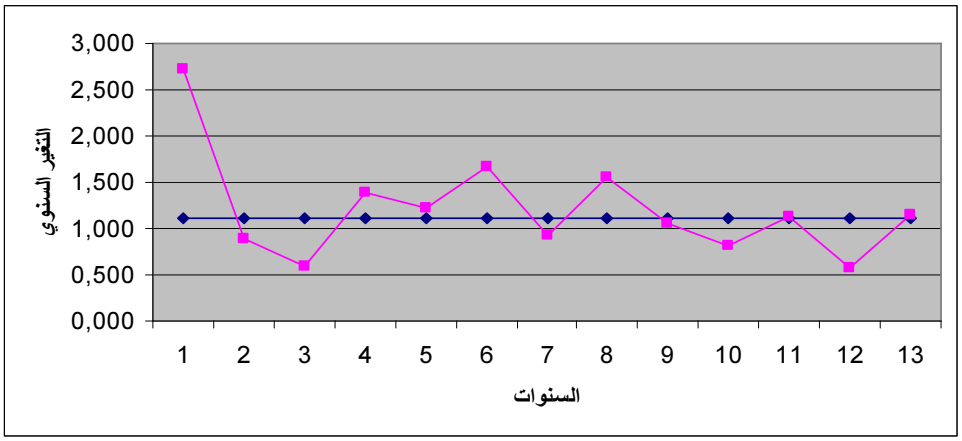

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 01.

وعلى أساس هذه النسبة، نجد أن نسبة النمو السنوي تقل عن هذا الحد في خمسة فترات، وتساويها في ثلاث فترات أخرى و تفوقها في خمس فترات كذلك (الشكل رقم02).

ولمزيد من الدقة قمنا بدراسة التغيرات النسبية لتدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر على أساس رقم الأساس الثابت، أي أخذ السنة الأولى كسنة أساس (الشكل رقم03)، فنلاحظ وجود خمس فترات، الفترة الأولى 2003/2000، الفترة الثانية 2007/2003، الفترة الثالثة 2010/2007، والفترة الرابعة 2012/2010 أما الفترة الأخيرة فمن 2013/2012. وتتميز كل هذه الفترات بالإرتفاع ثم الإنخفاض في نقطة واحدة (سنة واحدة) للتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 03: التغير النسبي بالنسبة للرقم الأساس الثابت

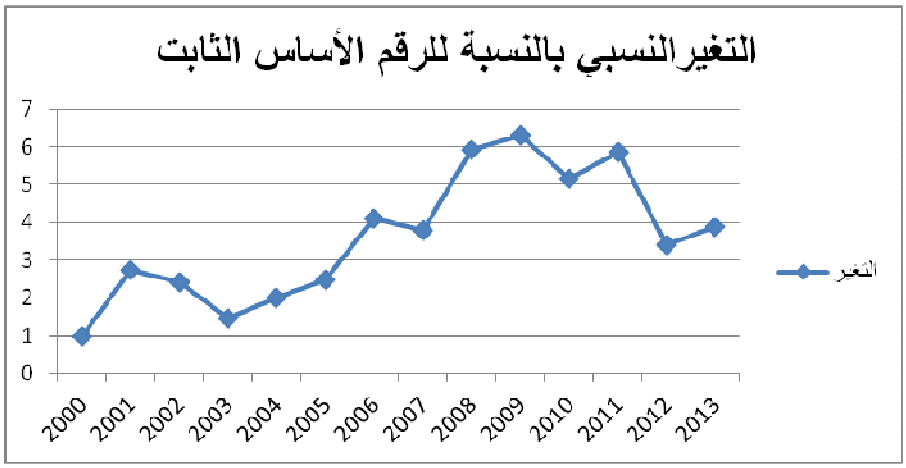

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 01.

وعليه، يمكن اعتبار **الفرضية الأولى** التي تفيد أن الجزائر بلد يسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل ما قامت به من إصلاحات مؤكدة.

ورغم هذا التطور في التدفقات إلا أنها تبقى أقل من إمكانيات الجزائر وتبقى غير كافية لتأمين نمو اقتصادي مستمر.

قطاع الهاتف النقال في الجزائر

فتح سوق الاتصالات للاستثمار الأجنبي

تعتبر شركة البريد والاتصالات الشركة الأم لكل تعاملات الاتصال والبريد في الجزائر منذ 1962/07/23، إذ لم يكن هناك فصل حقيقي وهيكلي بين النشاط الخاص بالبريد والنشاط الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي ظل هذه الفترة عرف هذا القطاع نقصا فادحا في الخدمات المقدمة بالإضافة إلى سوء التسيير للأسباب التالية:

-) نقص الإمكانيات الخاصة بعمليات التوصيل بالشبكات؛

-) مركزية القرارات، وتفشي البيروقراطية عند الاستفادة من الخطوط الهاتفية؛

-) الاتكال على تمويل الدولة وعدم التنسيق مع القطاعات الأخرى؛

-) التسعير دون أخذ بعين الاعتبار التكاليف؛

-) عدم مواكبة التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات اللاسلكية.

ولمواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات في المحيط العالمي، كان لزاما تقسيم الشركة إلى فرعين، بريد الجزائر واتصالات الجزائر.

تنشط اتصالات الجزائر في مجال الهاتف الثابت والنقال وخدمات الانترنيت، فهي المسؤولة عن عمليات الاتصال وهي مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد وتضم فرعين:

-) اتصالات الجزائر للهاتف الثابت.

-) اتصالات الجزائر للهاتف النقال.

ونتيجة لعدم التحكم في التكنولوجيا الدقيقة للهاتف النقال ومصاريفها الباهظة تم فتح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية للمنافسة المحلية والأجنبية قصد إصلاحه، ضمن المرسوم التنفيذي(رقم01-124 المؤرخ في15 صفر1422 الموافق لـ2001/05/09)، ولكن هذا استوجب بعض القواعد، منها ضمان حرية الاستثمار، تثبيت النظام القانوني، توفير محفزات جبائية وأخرى جمركية، والتحويل الحر للرأس المال وعائداته.

وكنتيجة لذلك عرفت الجزائر عهدا جديدا في سوق الهاتف النقال، حيث مثل دخول الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع قفزة نوعية في عالم الاتصالات الجزائرية، وجسد الانتقال الفعلي إلى اقتصاد السوق، وكان سببا في انتعاش مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وخاصة بدخول الشركة المصرية الرائدة في مجال خدمة الهاتف النقال في العالم العربي "شركة أوراسكوم للاتصالات"(*) التي قدمت لها الدولة

الجزائرية رخصة للاستثمار بالجزائر في شهر جويلية سنة 2001، مقابل مبلغ 737 مليون دولار أمريكي،

وأعلن في2001/11/07 عن التسمية التجارية لأوراسكوم اتصالات الجزائر بـ "Djezzy" (OTA) وتم الاستغلال الفعلي لأول مرة في 2002/02/15 وهي شركة ذات أسهم.

وبعد إحدى عشر سنة من دخولها السوق الجزائري بلغ عدد المنخرطين بها أكثر من 17 مليون منخرط، فاستحوذت بذلك على حصة كبيرة من السوق الجزائرية.

أما المستثمر الأجنبي الثاني في سوق الهاتف النقال بالجزائر فيتمثل في "الوطنية تيليكوم" الكويتية التي تحصلت على الرخصة في 2003/12/02 بعرضها المالي المقدر بـ421 مليون دولار أمريكي، وتنتمي الوطنية إلى "كويت تليكوم"(**) وفي 2004/08/25 بدأت نشاطها التجاري بشكل رسمي بالتسمية التجارية "نجمة" على مختلف الخدمات المقدمة من طرفها.

عملت الوطنية ضمن إستراتيجيتها الهادفة للحصول على أكبر حصة بالسوق على تقديم مختلف التشكيلات من المنتجات والخدمات غير المسبوقة بالجزائر، فكانت أول متعامل يُدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية بالجزائر. وتمثل حاليا منافس شديد للمتعاملين الأخرين نتيجة التسعيرة المغرية والجاذبة للعملاء. ومؤخرا تم تغيير الاسم التجاري من "نجمة" إلى "أريدو".

عند فتح سوق الهاتف النقال للاستثمارات الأجنبية، سنة 2001، كان عدد المنخرطين في الهاتف النقال يقدر بـ 150 000 منخرط أي ما يعادل 5 منخرطين لكل ألف نسمة. وفي سنة 2013، أصبحت الكثافة الهاتفية حسب تقارير سلطة الضبط تقدر بأكثر من 102% أي تعدى عدد خطوط الهاتف النقال عدد السكان، بمعنى وجود أكثر من خط لدى أكثر من 2% من السكان.

تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة في المنطقة التي منحت حق الاستثمار لثلاث متعاملين في هذا القطاع (اثنان أجنبيان وواحد وطني) وبهذا تكون قد فتحت الباب للمنافسة.

---

*"أوراسكوم تيليكوم" مؤسسة قابضة مساهمة تمتلك 53.5% من أسهم "أوراسكوم تيليكوم الجزائر" وباقي الأسهم موزعة بين " la compagnie British Virgin Island" بنسبة 43.1% والمتعامل الاقتصادي الجزائري "سوفيتال" بنسبة 3.4%.

**تم تأسيسها سنة 1999 في الكويت وهي فرع من مجمع Kipco (Holding) Company Projects Kuwait.

مؤشر الحصة السوقية:

تطور عدد المنخرطين في كل شبكة من الشبكات الثلاث خلال الفترة (2004-2013)، إذ نجد أن المتعامل "موبيليس" استطاع أن يجلب المنخرطين بنسبة متوسطة 29.98% والمتعامل "جازي" شهد تطورا في عدد المنخرطين بنسبة متوسطة47.51% في حين المتعامل "نجمة" لم يتمكن من تطوير مستعملي الهاتف إلا بنسبة متوسطة 19.95%.

جدول رقم02 : مؤشر الحصة السوقية للمتعاملين

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ATM	24.10	36.00	36.00	35.17	28.50	30.80	28.82	29.53	28.31	31.51
OTA	70.01	53.00	50.00	48.55	52.19	44.66	46.02	46.59	47.55	44.47
WTA	5.89	11.00	14.00	16.28	19.31	24.54	25.16	23.88	24.14	24.02

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لسلطة الضبط.

شكل 03 مؤشر الحصة السوقية لكل شبكة

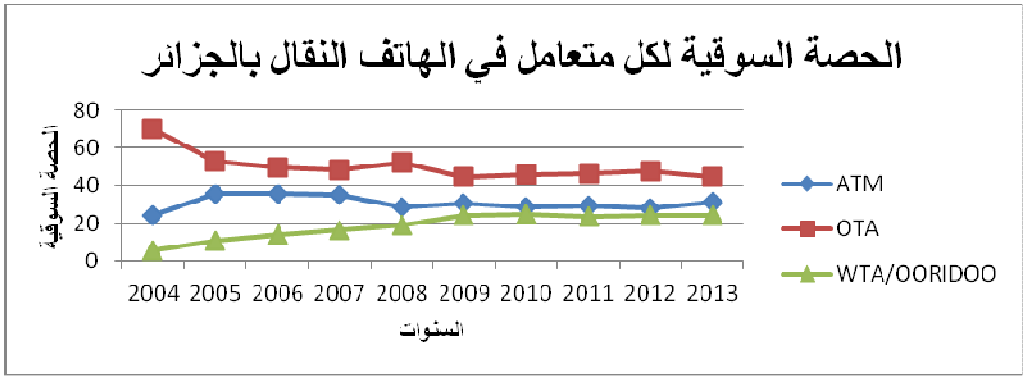

المصدر: من اعداد الباحثين.

نلاحظ تذبذب في عدد المنخرطين لدى موبيليس من سنة إلى أخرى ولكن بنسب بسيطة، رغم سعيه لجذب المشتركين عن طريق تحسين نوعية الخدمات، واتباع إستراتيجية الجذب في الترويج بالربط بين عنصر الإعلان وعنصر تنشيط المبيعات، ويرجع التدهور في عدد المشتركين سنة 2008 و2010 إلى

إعادة هيكلة عقود الشرائح من أجل كشف هوية الزبائن والتي أسفر عنها غلق عدد معتبر من الشرائح، وهذا ما انعكس سلبا على نسبة الحصة السوقية، وقد تم تداركه سنة 2013 بإطلاق الجيل الثالث.

بالنسبة للمتعامل الأجنبي "جازي" نلاحظ أن عدد المنخرطين بالشبكة في ارتفاع دائم من سنة إلى أخرى، نتيجة استراتيجيته التي تعتمد على نقاط بيع منتشرين عبر كامل التراب الوطني وتقديم أفضل الخدمات، مما سمح باستحواذه على أعلى حصص سوقية. أما سنة 2013 فتميزت بالتدهور بسبب تأخره في إطلاق الجيل الثالث.

المتعامل الأجنبي الثاني "نجمة" سابقا و"أريدو" حاليا فنلاحظ ارتفاعا مستمرا في عدد المنخرطين ضمن شبكته مما انعكس ايجابا على الحصة السوقية وخاصة بين سنتي 2006و2009، وترجع هذه الزيادات لتنويع الخدمات والتسعيرة الجاذبة للعملاء، وبهذا أصبح المتعامل "نجمة" يمثل منافسا شديدا للمتعاملين الآخرين وخاصة للمتعامل "موبيليس" حيث نلاحظ تقلص الفارق بينهما وتقارب المنحنيين منذ سنة 2008، رغم الاستقرار الملاحظ في نسب الزيادة في عدد المنخرطين ضمن الشبكة بعد سنة 2010.

من خلال الإحصائيات فإن المتعاملين الأجنبيين قد استحوذا منذ دخولهما السوق الوطنية على سوق الهاتف النقال بنسبة تفوق 65%.

وبالتالي **الفرضية الثانية** التي تنص على استحواذ المتعامل الأجنبي على أكبر حصة سوقية يمكن قبولها.

مؤشر اختلاف الحصص السوقية

بفضل المتعاملين الأجنبيين تحول سوق الهاتف النقال خلال سنوات قليلة من نقص وعجز في الخدمة إلى توفرها بأشكال وأنواع مختلفة، ففي سنة 2000 كان عدد المنخرطين لدى المتعامل التاريخي والوحيد يُعد بعشرات الآلاف، ومع فتح السوق للاستثمار الأجنبي، وخلال بضع سنوات أصبح عدد المنخرطين يُعد بالملايين إلى أن تجاوز عدد سكان الجزائر سنة 2013.

جدول رقم 03: تحليل التباين للمؤشر

مصادر التباين	مجموع مربعات الفروق	عدد درجات الحرية	متوسط مربعات الفروق	قيمة الإحصاءةF
البينية	5046.31	2	2523.153	64.54
الداخلية	1055.60	27	39.096	//
المجموع	6101.91	29	//	//

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

الحصص السوقية المسجلة تختلف من متعامل إلى آخر، ونتائج تحليل التباين تؤكد الاختلاف الموجود بين المتعاملين الثلاثة، وهذا الاختلاف يتمتع بدلالة إحصائية جد معتبرة ($F_{2\ ;27}$ = 64.54). وبمعنوية إحصائية معتبرة **(α<0.01)**.

مؤشر نسبة رقم الأعمال إلى الناتج الداخلي الخام

لتوضيح أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الهاتف النقال على النمو الاقتصادي يمكن أخذ رقم الأعمال ونسبته من إجمالي الناتج المحلي باعتباره أحد المؤشرات المستعملة في قياس درجة النمو لقطاع معين.

جدول رقم 04 مساهمة رقم أعمال المتعاملين الأجنبيين في الناتج الداخلي الخام

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
OTA	0.92	1.11	1.38	1.29	1.22	1.35	1.13	0.94	0.89	0.92
WTA	0.02	0.14	0.23	0.28	0.32	0.36	0.29	0.41	0.46	0.55

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

الشكل رقم 04: نسبة رقم أعمال المتعاملين الأجانب إلى الناتج الداخلي الخام

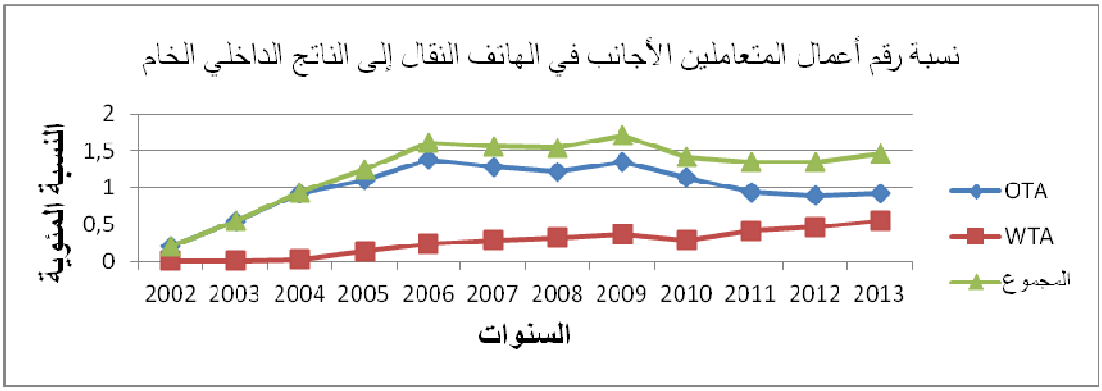

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

جدول رقم: 05 تطور رقم الأعمال المتعاملين الأجانب إلى الناتج الداخلي الخام

الفترة	تطور رقم الأعمال	تطور الناتج الداخلي الخام	نسبة رقم الأعمال إلى الناتج الداخلي الخام
2005/2004	1,68	1,26	1,33
2005/2006	1,43	1,11	1,29
2006/2007	1,10	1,12	0,98
2007/2008	1,16	1,18	0,98
2008/2009	1,01	0,91	1,11
2009/2010	1,00	1,20	0,83
2010/2011	1,14	1,20	0,95
2011/2012	1,12	1,12	1,00
2012/2013	1,05	0,96	1,09

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

بالقيمة المطلقة، نلاحظ ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى في رقم أعمال المتعاملين الأجانب (ملحق01).

أما بخصوص نسبة رقم الأعمال إلى الناتج الداخلي الخام فنلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خاصة في السنوات 2008،2010،2011،2012، وهذا ناتج على أن نسبة الارتفاع في الناتج الداخلي الخام كانت أكبر من نسبة الارتفاع في رقم أعمال المتعاملين.

ومنه يمكن القول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام كانت مساهمة ايجابية جدا، فخلال عشر سنوات استطاع تحقيق زيادة في التدفقات النقدية على شكل رقم أعمال بنسبة تفوق 2500% مما أدى إلى تطور كل القطاع.

مؤشر نصيب كل منخرط من رقم الأعمال

يمكن إبراز أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الهاتف النقال على النمو الاقتصادي باستعراض حصة كل منخرط من رقم الأعمال لكل شبكة، باعتباره أحد المؤشرات المستعملة في قياس درجة النمو لقطاع معين.

الجدول رقم 06: حصة كل منخرط من رقم الأعمال الوحدة: 1دج

السنة	ATM	OTA	WTA
2004	17006.8	16091.28	3484.32
2005	5175.22	11405.80	7447.53
2006	3611.56	10920.14	6352.39
2007	4539.36	9042	5793.23
2008	5970.92	9568.36	6675.61
2009	5009.92	9276.23	4481.51
2010	5462.05	9014.38	4244.48
2011	5040	8171.14	6937.10
2012	5553.99	8029.81	8168.67
2013	5862.98	8137.02	8955.85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق01

من الملاحظ على سوق الهاتف النقال أن لعدد المنخرطين تأثير على رقم الأعمال وأن للمبالغ المستثمرة دور في نوع الخدمات المقدمة مما يزيد أو يخفض من إقبال المنخرطين على الإنفاق، وهذا ما أدى إلى تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في حصة كل منخرط من رقم الأعمال نتيجة وجود علاقة قوية بينهم، وهذه المساهمات مختلفة بين المتعاملين كما بينه تحليل التباين.

جدول رقم07: تحليل التباين

مصادر التباين	مجموع مربعات الفروق	عدد درجات الحرية	متوسط مربعات الفروق	قيمة الإحصاءةF
البينية	90156560.42	2	45078280.21	5.732
الداخلية	212351850.75	27	7864883.36	//
المجموع	302508411.17	29	//	//

المصدر: من إعداد الباحثين.

وهذا الاختلاف يتمتع بمستوى معنوية معتبر ($\alpha < 0.01$).

وبالتالي **فالفرضية الثالثة** صحيحة ومؤكدة نتيجة اختلاف الحصص السوقية ومساهمة المنخرطين في رقم الأعمال، ولهذا الاختلاف دلالة إحصائية مرتفعة.

الخـاتـمـة

لقد مكنت الإصلاحات، الجزائر من تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، و قطعت خطوات كبيرة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولكن موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعد أمرا مبكرا، لأن فكرة وتجربة الانفتاح على رأس المال الأجنبي لم تترسخ بعد، ومعظم الاستثمارات تتركز في قطاع المحروقات.

في دراستنا تم ربط الاستثمار الأجنبي بسوق الهاتف النقال، فمنذ فتح هذا الأخير للمنافسة سجل تحولا نوعيا تمثل في الاستعمال المتطور للتكنولوجيا الحديثة التي ساعدت على نشر شبكات المتعاملين على المستوى الوطني، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بينهم وتطوير خدمات جديدة.

وهذا ما انعكس إيجابا على رقم أعمال المتعاملين، وعلى نمو القطاع، من حيث المداخيل ونسبة التوظيف.

نتائج الدراسة.

ـ تسعى الجزائر إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل ما قامت به من إصلاحات في إطار الانتقال لاقتصاد السوق.

ـ بفضل المتعاملين الأجانب تحول سوق الهاتف النقال خلال سنوات قليلة من نقص وعجز في الخدمة إلى أكثر الأسواق نشاطا.

ـ تنويع الخدمات المقدمة وجودتها والتسعيرة المغرية مكنت الاستثمار الأجنبي من الاستحواذ على أكثر من ثلثي الحصص في سوق الهاتف النقال.

ـ إختلفت الحصص السوقية بين المتعاملين بمستوى دلالة إحصائية جد مرتفعة.

ـ اختلفت مساهمة المنخرطين في رقم أعمال المتعاملين.

ـ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام جد ايجابية مقارنة بحداثة القطاع، وهذا ما أكد الفرضية الثالثة.

ـ استفاد قطاع الهاتف النقال من تكنولوجيات حديثة وخبرات في المجال، وتوظيف يد عاملة محلية، وتوفير الخدمات في السوق وزيادة الحصيلة الضريبية، وينتهي كل ذلك عند مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصادي واجتماعي.

ـ بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فقد عظم من مداخيله وعوائده واستحوذ على السوق فقلل بذلك من المخاطر والمنافسة.

التوصيات:

- تكثيف نشاطات سلطة الضبط، وتوفير البيانات ومتابعة المنافسة في سوق الهاتف النقال.

- التنسيق أكثر بين المتعاملين وسلطة الضبط من أجل خدمة أفضل لحاجات المنخرطين.

- تقييم موضوعي ودقيق لنتائج الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل الولوج به إلى قطاعات أخرى.

المـراجـع بالعربيـة

قائمة الكتب

1- دريد كامل آل شيب "الاستثمار والتحليل الاستثماري" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن عمان 2009.

2- سامر علي عبد الهادي "التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية" دار الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن 2013.

3- عبد السلام أبو قحف "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة مصر1989.

4- عبد السلام أبو قحف "الاقتصاديات والاستثمارات الدولية" المكتب العربي الحديث للنشر الطبعة الاولى.2012

5- Jacques Adda « La mondialisation de l'économie » 8ième édition,

Edition la découverte paris 2012.

المجلات العلمية

6- أحمد بن عيشاوي "قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء – دراسة ميدانية لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث –بمدينة ورقلة جنوب الجزائر-" مجلة الباحث العدد 2014/14.

7- زايدي بلقاسم والبشير عبد الكريم "أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الاجنبية – حالة الجزائر– (دراسة تطبيقية)" مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 50 /2010.

8- زيدان محمد "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر- " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الأول، السداسي الثاني 2004.

9- صباح بلقيدوم. "أنظمة المعلومات الاستراتيجية كأداة لتحقيق التميز في منظمات الأعمال - تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر Mobilis-" مجلة الباحث العدد2014/14

10- عدنان داود محمد العذاري "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الأردني" مجلة بحوث إقتصادية عربية" العدد 46/ربيع 2009.

11- لوعيل بلال "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة 95-2007)" مجلة أبحاث اقتصادية وادارية العدد الرابع ديسمبر 2008.

12- مفتاح صالح وبن سمينة دلال "واقع وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية"- دراسة حالة الجزائر- مجلة "بحوث اقتصادية عربية" العددان 43-44 صيف/خريف2008.

13- Guerid Omar :

« L'investissement direct en Algérie :Impact, opportunités et entraves » Revue « Recherches économiques et managériales » N° :03 Juin 2008.

المراسيم والتقارير:

- الجريدة الرسمية العدد 27 ليوم 13 ماي 2001م الموافق لـ 19 صفر 1422هـ

- التقارير السنوية لسلطة الضبط من سنة 2004 إلى سنة 2012.

- تقارير "الجزائر في بعض الأرقام Algérie en quelques chiffres "رقم 38- 41

المـواقـع:

http://WWW.andi.dz

http://www.wadilarab.com/t10854-topic#ixzz350eEkYlR

//:http://www.djazairess.com/echchaab

-Les années Bouteflika : 1999-2009: Les opérateurs étrangers ont répondu présent.

: Sur le site

http://www.jeuneafrique.com/Articles/Dossier/ARTJAJA2511p076077.xml0

الملحق رقم:01

البيان	رقم الأعمال بمليار الـ دج			عدد المنخرطين 10^3			PIB 10^9
المتعامل	ATM	OTA	WTA	ATM	OTA	WTA	/
2002	5	09	–	135	315	–	4435
2003	8	27	–	168	1279	–	5044
2004	20	55	01	1176	3418	287	5993
2005	25	83	11	4908	7277	1477	7525
2006	27	115	19	7476	10531	2991	8514
2007	44	121	26	9693	13382	4488	9367
2008	46	135	34,84	7704	14109	5219	11077
2009	50,5	135,6	36	10080	14618	8033	10007
2010	47	136	35	9447	15087	8246	12034
2011	53	135,6	59	10516	16595	8505	14481
2012	59	143,3	74	10623	17846	9059	16125
2013	73	143	85	12451	17574	9491	15521

المصدر: تم جمع المعطيات من التقارير السنوية الخاصة بسلطة الضبط، الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، ضمن تقارير "الجزائر في أرقام Algérie en quelques chiffres "رقم 38- 41، ومنشورات البنك العالمي على الرابط،

Perspective Monde" perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet/BMT "
//:endancestatpays http